

دور المراكز المجتمعية لتعليم الكبار والشباب في بناء رأس المال الاجتماعي في فلسطين: دراسة نقدية تحليلية

إعداد:

ثروت زيد الكيلاني

رام الله – فلسطين نيسان 2025

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة واقع التعليم المجتمعي في فلسطين، من خلال تحليل ميداني لحالة مركزي اليامون وبيت فوريك. كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه هذا النموذج التعليمي في تحقيق أهدافه التنموية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي مستوحى من فلسفة التعليم النقدي والتحرري كما تناولها باولو فرييري، إلى جانب الاستفادة من تجارب دولية ناجحة مثل البرازيل وتايلاند وكندا. من خلال هذه المقاربة، تسعى الدراسة إلى فهم العلاقة بين التعليم المجتمعي وبناء رأس المال الاجتماعي في السياق الفلسطيني، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والتنموية التي يجب أن يُعززها هذا النوع من التعليم.

أظهرت نتائج الدراسة أن مراكز التعليم المجتمعي في فلسطين تفتقر إلى استراتيجية تنموية شاملة، حيث تركز غالباً على تقديم مهارات سطحية غير مرتبطة بمفاهيم التغيير الاجتماعي المستدام. كما تبين أن التشاركية المجتمعية في تصميم البرامج التعليمية محدودة للغاية، مما يعيق تمكين المجتمع المحلي في تحديد أولوياته واحتياجاته التعليمية. كما برزت التحديات الهيكلية المرتبطة بنقص التمويل المستدام، حيث تعتمد المراكز بشكل كبير على الدعم الموسمي وغير المستمر، مما يهدد استدامة البرامج التعليمية. ومن الجدير بالذكر أن التحول الرقمي، الذي يعد أداة أساسية في العصر الحديث، لا يُستغل بالشكل المطلوب لدعم التعليم المجتمعي وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

تبين الدراسة أن فعالية التعليم المجتمعي في فلسطين تتطلب نهجاً أكثر شمولية يعزز من دور المجتمع المحلي في تطوير البرامج التعليمية. هذا النهج يجب أن يركز على تعزيز التشاركية الحقيقية بين الأفراد والمجتمع، مما يساهم في تلبية احتياجاتهم الواقعية. كما يتعين استثمار البنية التحتية الرقمية بشكل أكبر كأداة لتمكين المجتمعات من الوصول إلى المعرفة والمعلومات التي تساهم في تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي. وأكدت الدراسة على أهمية ربط التعليم المجتمعي باحتياجات سوق العمل، مما يعزز من فرص التوظيف والتنمية المستدامة في المناطق الفلسطينية.

من خلال مقارنة التجارب الدولية، تبين أن فعالية التعليم المجتمعي تعتمد على بعض العوامل الأساسية التي يمكن الاستفادة منها في فلسطين، مثل التشاركية الحقيقية، التمويل المستدام، والاستثمار في تكنولوجيا التعليم. فالدول التي حققت نجاحات ملحوظة في هذا المجال كانت قد تبنت مفاهيم التعليم النقدي والتحرري، مما ساعد على تعزيز التفكير النقدي والوعي الاجتماعي لدى المتعلمين. ومن هذا المنطلق، تشدد الدراسة على ضرورة تبني هذه المفاهيم في فلسطين، لتعزيز القدرة على التحليل والنقد، وبالتالي تعزيز التغيير الاجتماعي.

لذلك، توصي الدراسة بتعزيز دور المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها التعليمية، وتبني آليات تشاركية حقيقية في تصميم وتنفيذ البرامج التعليمية. كما تدعو إلى ضمان مصادر تمويل مستدامة للمراكز المجتمعية، مع ضرورة الاستثمار في التقنيات الحديثة وتطوير برامج تدريبية للمعلمين تركز على استراتيجيات التعليم النقدي والتحرري. بالإضافة إلى ذلك، يجب ربط التعليم المجتمعي باحتياجات سوق العمل لتحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني في ظل التحديات الحالية. وأخيراً، تشجع الدراسة على إجراء المزيد من البحوث العلمية التي تركز على التعليم المجتمعي وعلاقته ببناء رأس المال الاجتماعي، وذلك لتطوير أطر عمل أكثر فعالية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التعليم المجتمعي، رأس المال الاجتماعي، تعليم الكبار والشباب، التمكين المجتمعي

المقدمة

يشكل التعليم المجتمعي أحد أعمدة التنمية المستدامة في المجتمعات المعاصرة، بوصفه أداة فاعلة لتمكين الأفراد والجماعات، وتعزيز رأس المال الاجتماعي بما ينطوي عليه من شبكات ثقة، وتضامن، وتبادل للموارد (Putnam, 1995؛ بورديو، 1986). (ففي ظل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تجتاح العالم، أضحت الحاجة ملحة إلى أشكال تعليمية تتجاوز الإطار الرسمي، لتستجيب لاحتياجات المجتمع المحلية، وتعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية على نحو أكثر عدلاً وشمولاً).

في السياق الفلسطيني، تكتسب قضايا التعليم المجتمعي بعداً خاصاً، بالنظر إلى ما يفرضه الواقع من تحديات معقدة تشمل الاحتلال، وممارسات التهميش، والانقسام الاجتماعي، والضغط الاقتصادي. وقد برز التعليم المجتمعي كمجال ناشئ يسعى إلى راب الفجوات التعليمية والاجتماعية، مستلهماً مبادئ التعلم مدى الحياة، ومفاهيم العدالة الاجتماعية، والتحرر الجماعي (Freire, 1970)؛ الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، 2021. (إن مراكز التعليم المجتمعي في فلسطين، رغم محدودية الموارد، تؤدي دوراً محورياً في تمكين الأفراد، لا سيما الفئات المهمشة، من ممارسة حقهم في التعليم، والمشاركة المدنية، وبناء رأس مال اجتماعي مقاوم للعشوائية والتفتت).

مشكلة البحث:

رغم التوسع النسبي في إنشاء مراكز التعليم المجتمعي في الضفة الغربية، إلا أن فعاليتها في إحداث تحول نقدي تحرري حقيقي تبقى موضع تساؤل. إذ تشير الملاحظات الأولية إلى أن العديد من هذه المراكز، بما فيها مركزا بيت فوريك واليامون، تميل إلى تقديم خدمات تعليمية تقليدية تركز على المهارات الأساسية أو التدريب الوظيفي السريع، متجاهلة في كثير من الأحيان الدور الأعمق للتعليم كعملية سياسية نقدية.

تكمّن الإشكالية الرئيسة في أن هذه المراكز - برغم طموحاتها المعلنة - قد أعادت إنتاج أنماط تعليمية تقليدية أسهمت في تأبيد حالة التكيف مع السياق القائم، بدلاً من تمكين المتعلمين من مساءلة هذا السياق وتحديه (Apple, 2004).

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: كيف يسهم التعليم المجتمعي في بناء رأس المال الاجتماعي في فلسطين؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- 1) ما هي أبرز ملامح التعليم المجتمعي في فلسطين؟
- 2) ما هو مفهوم رأس المال الاجتماعي وما أبعاده؟
- 3) كيف تؤثر برامج التعليم المجتمعي على تكوين الثقة والتضامن الاجتماعي؟
- 4) ما هي التحديات التي تواجه التعليم المجتمعي في بناء رأس مال اجتماعي فعال ومستدام؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1) تحليل مفهوم التعليم المجتمعي وعلاقته بالتنمية المجتمعية.
- 2) استعراض مفهوم رأس المال الاجتماعي وأبعاده النظرية.
- 3) دراسة واقع التعليم المجتمعي في فلسطين وأثره على بناء الشبكات الاجتماعية.
- 4) تقديم توصيات لتعزيز دور التعليم المجتمعي في دعم التماسك الاجتماعي الفلسطيني.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى فهم أعمق للعلاقة بين التعليم المجتمعي وبناء رأس المال الاجتماعي في فلسطين، باعتبارها علاقة ديناميكية تتداخل فيها التفاعلات بين التعليم غير الرسمي، وتمتين الشبكات الاجتماعية، وتوسيع فرص المشاركة المجتمعية. كما يسعى البحث إلى سد فجوة معرفية في الدراسات العربية والفلسطينية التي تناولت هذه العلاقة بمنهج تحليلي نقدي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستنداً إلى مراجعة أدبية موسعة للمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة، بالإضافة إلى تحليل الدراسات السابقة ومقارنتها بالسياق الفلسطيني. سيتدرج البحث عبر أربعة فصول:
الفصل الأول: يعرض الإطار النظري لمفاهيم التعليم المجتمعي ورأس المال الاجتماعي.
الفصل الثاني: يتناول أبرز الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.
الفصل الثالث: التعليم المجتمعي للكبار والشباب: تجارب مقارنة بين فلسطين والعالم.
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري

يُعدّ الفصل الأول من هذه الدراسة خطوة أساسية نحو فهم العلاقة المعقدة بين التعليم المجتمعي وبناء رأس المال الاجتماعي في فلسطين. سيتم في هذا الفصل استعراض المفاهيم الأساسية التي تُشكّل قاعدة البحث، وعلى رأسها مفهومي "التعليم المجتمعي" و"رأس المال الاجتماعي". يتناول هذا الفصل أيضاً الفلسفات التعليمية التي تُشكّل الأساس الفكري لهذا النوع من التعليم، مثل فلسفة التعليم النقدي والتحرري التي دعا إليها باولو فريري، والتي تُسهم في توجيه أهداف البحث نحو تحقيق التغيير الاجتماعي. كما سيتم توضيح العلاقة بين التعليم المجتمعي والتنمية الاجتماعية في السياق الفلسطيني، مع التركيز على أهمية تفعيل هذا النوع من التعليم في تحقيق التماسك المجتمعي والنهوض بالمجتمع المحلي.

المبحث الأول: التعليم المجتمعي - المفهوم والأبعاد

مفهوم التعليم المجتمعي

يُعدّ التعليم المجتمعي شكلاً من أشكال التعليم غير النظامي الذي ينبثق من احتياجات المجتمع، ويهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد والجماعات على التفاعل مع بيئاتهم وتحسين ظروفهم الحياتية والاجتماعية. (UNESCO, 2016)

وينطلق التعليم المجتمعي من رؤية ديمقراطية ترى في كل فرد طاقة كامنة قابلة للتطوير، وتسعى إلى تيسير التعلم مدى الحياة كحق إنساني أصيل، وكوسيلة للتمكين والتحول الاجتماعي. (Foley, 1999)

وفقاً لأحمد (2021)، يتسم التعليم المجتمعي بالمرونة، حيث يستجيب للواقع المحلي ويُبنى على احتياجات الفئات المختلفة، لا سيما المهمشة منها. ولا يقف عند حدود نقل المعارف فحسب، بل يسعى إلى تعزيز المهارات الحياتية، وبناء القدرات النقدية، وإكساب الأفراد أدوات المشاركة في قضايا مجتمعاتهم. وبذلك يصبح التعليم المجتمعي جزءاً من مشروع أوسع لبناء مجتمع أكثر عدالة وشمولية.

2. أهداف التعليم المجتمعي

يمكن حصر أهداف التعليم المجتمعي في عدد من المحاور الرئيسية، منها:

أ- تمكين الأفراد من الوصول إلى فرص التعلم والتطوير الذاتي بغض النظر عن أعمارهم أو مستوياتهم التعليمية السابقة. (Antikainen, 2001)

ب- تعزيز القيم الديمقراطية، والمشاركة المجتمعية، وروح المبادرة، عبر تنمية قدرات التفكير النقدي والعمل الجماعي. (Freire, 1970)

ت- دعم التكافل الاجتماعي من خلال بناء شبكات دعم مجتمعية قائمة على الثقة والتعاون. (Perry, 2015)

ث- الاستجابة لحاجات المجتمع في مجالات مثل محو الأمية، التدريب المهني، التوعية الصحية، والتنمية الاقتصادية المحلية.

وتُبرز الدراسات أن التعليم المجتمعي يسهم كذلك في تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي معاً، إذ لا يقتصر أثره على الأفراد فحسب، بل يمتد إلى تحفيز التغيير في البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع (الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، 2021).

خصائص التعليم المجتمعي

يتميز التعليم المجتمعي بمجموعة من الخصائص الفارقة التي تميزه عن التعليم النظامي، وأبرزها:

- أ- **الطوعية**: حيث يشارك المتعلمون بناءً على رغبتهم، مما يعزز دافعيتهم الذاتية.
- ب- **المحلية**: فهو متجذر في سياقات المجتمع المحلي، مما يجعله أكثر ارتباطاً بالواقع الاجتماعي والثقافي.
- ت- **التشاركية**: يقوم على تفاعل متبادل بين المعلمين والمتعلمين، مع التركيز على تبادل الخبرات لا التلقين.
- ث- **الشمولية**: يستهدف جميع فئات المجتمع، مع اهتمام خاص بالفئات المهمشة والضعيفة.
- ج- **المرونة**: سواء في الزمان أو المكان أو المضامين، بما يسمح بتكييف البرامج مع ظروف المتعلمين واحتياجاتهم الفعلية. (UNESCO, 2017)

المبحث الثاني: رأس المال الاجتماعي - المفهوم والأبعاد

تعريف رأس المال الاجتماعي

ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي في الأدبيات السوسولوجية بوصفه إطاراً لفهم كيفية تأثير الشبكات الاجتماعية على تحقيق الأهداف الفردية والجماعية. وقد قدّم بورديو (1986) تعريفاً لرأس المال الاجتماعي باعتباره "مجموعة من الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من علاقات معارف أو اعتراف متبادلة". أما باتنام (1995)، فقد ركّز على البعد الجمعي لرأس المال الاجتماعي، معرفاً إياه بأنه "الروابط الاجتماعية، والشبكات، والأعراف التي تعزز التعاون من أجل تحقيق منافع متبادلة".

في كلا التصورين، يتضح أن رأس المال الاجتماعي لا يُختزل في وجود علاقات اجتماعية فحسب، بل في نوعية هذه العلاقات، ومدى قدرتها على توليد الثقة والتعاون والمنافع المشتركة.

أشكال رأس المال الاجتماعي

يصنّف الباحثون رأس المال الاجتماعي إلى عدة أشكال رئيسية:

- أ- **رأس المال الترابطي (Bonding Social Capital)**: وهو الذي ينشأ بين الأفراد ذوي الخلفيات المتجانسة (مثل أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي الضيق)، ويعزز التضامن الداخلي.
- ب- **رأس المال الجسري (Bridging Social Capital)**: وهو الذي يربط بين مجموعات مختلفة اجتماعياً أو ثقافياً، مما يعزز التفاهم والتعاون عبر خطوط الاختلاف.
- ت- **رأس المال الرابط (Linking Social Capital)**: وهو الذي ينشأ بين الأفراد أو المجموعات ومؤسسات السلطة، بما يتيح لهم الوصول إلى موارد وفرص خارج نطاق مجتمعاتهم المحلية (Putnam, 1995) ؛ Silver, (2007).

أهمية رأس المال الاجتماعي

يُعد رأس المال الاجتماعي عنصراً حيوياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، إذ يسهم في:

أ- تعزيز الثقة المتبادلة، مما يقلل من تكاليف التفاعل والتعاون.

ب- تمكين الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى الموارد والدعم.

ت- زيادة فعالية المؤسسات المجتمعية والرسمية عبر تحسين قنوات التواصل والتمثيل.

ث- دعم الاستقرار الاجتماعي والتماسك في مواجهة التحديات والأزمات (Rubenson, 2010).

وتشير الدراسات إلى أن رأس المال الاجتماعي يشكل شرطاً ضرورياً لنجاح مبادرات التنمية المحلية، والتعليم المجتمعي، ومشاريع التمكين الاجتماعي.

المبحث الثالث: العلاقة بين التعليم المجتمعي وبناء رأس المال الاجتماعي

يمثل التعليم المجتمعي رافعة أساسية لبناء رأس المال الاجتماعي، إذ يخلق فضاءات تفاعلية تسهم في تعزيز الثقة المتبادلة، وتوسيع الشبكات الاجتماعية، وتطوير ثقافة المشاركة المدنية كما أشار بيرري (Perry, 2015)؛ توريس (2013, Torres). فبرامج التعليم المجتمعي التي تعتمد على العمل الجماعي، والمشاركة الفاعلة، وتقدير التنوع، تعمل على تكوين جسور بين الأفراد والمجموعات، ما يؤدي إلى تنمية رأس المال الاجتماعي بأبعاده المختلفة.

في السياق الفلسطيني، تشير الدراسات إلى أن مراكز التعليم المجتمعي، رغم التحديات البنيوية والتمويلية، نجحت إلى حد ما في خلق فضاءات بديلة للتمكين، وتعزيز الانتماء الجماعي، وبناء شبكات دعم مجتمعية قادرة على تعزيز الصمود والتضامن (عريقات، 2020).

ومن جهة أخرى، فإن التعليم المجتمعي، من خلال تطوير مهارات الاتصال، وحل النزاعات، والتفكير النقدي، يسهم في تعزيز قدرات الأفراد على الانخراط في العمل المدني، وصياغة مبادرات جماعية، مما يثري القاعدة الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي، ويزيد من قدرته على التكيف مع التغيرات.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

يُعدّ هذا الفصل خطوة مهمة نحو فهم أعمق لموضوع الدراسة، من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالتعليم المجتمعي وبناء رأس المال الاجتماعي. سيتم في هذا الفصل مراجعة الأدبيات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة، سواء في السياق الفلسطيني أو في السياقات الدولية. تهدف هذه المراجعة إلى تسليط الضوء على الفجوات المعرفية التي قد تكون موجودة في هذا المجال، إضافة إلى التعرف على التجارب والأنماط التي تم تطبيقها في أماكن مختلفة، وكيفية تأثيرها على تحقيق أهداف التعليم المجتمعي. كما سيتم التركيز على الأبحاث التي تناولت التفاعل بين التعليم المجتمعي والتنمية الاجتماعية، وأثر هذا النوع من التعليم على المجتمع المحلي، خاصة في إطار تحفيز المشاركة المجتمعية وبناء رأس المال الاجتماعي.

المبحث الأول: الدراسات العربية

تناول أبو دية (2022) العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتعليم المجتمعي في فلسطين، مستنداً إلى تحليل كيف يسهم التعليم المجتمعي في تعزيز شبكات التضامن والتكافل المجتمعي. أظهرت الدراسة أن مراكز التعليم المجتمعي تعمل كمساحات لبناء الثقة، وتعزيز روح المبادرة الجماعية، وإعادة إنتاج الروابط الاجتماعية، لا سيما في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين.

وقد أبرزت الدراسة أن التعليم المجتمعي لا يقتصر على إكساب المهارات الأكاديمية أو المهنية، بل يتعداها إلى بناء منظومات من القيم الداعمة للتعاون والمشاركة. ومن أهم نتائج الدراسة أن رأس المال الاجتماعي الناتج عن التعليم المجتمعي يسهم في تحصين المجتمع ضد التفكك، ويزيد من قدرته على الصمود والمقاومة السلمية.

ركزت دراسة أحمد (2021) على دور التعليم المجتمعي في تعزيز التماسك الاجتماعي في البيئات العربية، مشيرة إلى أن المجتمعات التي توفر فرصاً واسعة للتعليم المجتمعي تمتلك بنية اجتماعية أكثر تماسكاً. وقد استخدمت الدراسة منهجية وصفية تحليلية، واعتمدت على دراسة حالات لعدد من المبادرات التعليمية المجتمعية.

أظهرت النتائج أن برامج التعليم المجتمعي التي تدمج قضايا حقوق الإنسان، والحوار المجتمعي، والتنمية المحلية، تؤدي إلى بناء ثقة اجتماعية متبادلة، وتعزز الشعور بالانتماء لدى الأفراد. كما أكدت الدراسة أهمية دعم الحكومات والمؤسسات الأهلية لمشاريع التعليم المجتمعي باعتبارها استثماراً طويلاً الأمد في رأس المال الاجتماعي.

استعرض تقرير الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار (2021) واقع التعليم المجتمعي في العالم العربي، مبرزاً التحديات التي تعترض سبيله، مثل محدودية التمويل، وضعف التخطيط، ومحدودية الاعتراف المؤسسي به. كما تناول التقرير فرص تطوير التعليم المجتمعي عبر تعزيز شراكته مع قطاعات أخرى، مثل الصحة والعمل والتنمية المحلية.

يشير التقرير إلى أن التعليم المجتمعي يمكن أن يكون قناة فعالة لتعزيز رأس المال الاجتماعي في العالم العربي، خاصة إذا ما تم تصميم برامجه على نحو يركز على المشاركة المجتمعية، والتنوع الثقافي، والمساواة في الفرص التعليمية.

استعرضت عريقات (2020) تجربة مراكز التعليم المجتمعي في الضفة الغربية، مركزة على كيفية تفاعل هذه المراكز مع احتياجات المجتمع المحلي. وقد أظهرت الدراسة أن هذه المراكز تمثل نموذجاً حيوياً للتعليم البديل الذي يتكامل مع المجتمع ويستجيب لتحولاته.

ومن بين أبرز النتائج أن التعليم المجتمعي يساهم في تنمية شبكات العلاقات الاجتماعية، ويعزز حس المبادرة والتمكين الفردي والجماعي، ما يؤدي إلى إعادة بناء رأس المال الاجتماعي في سياقات الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات داعمة لهذا النوع من التعليم وتوسيع نطاقه جغرافياً واجتماعياً.

المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية

تقدم دراسة باكير وجيبسون وبرون (Baker, Jeppesen, & Brunn, 2018) تحليلاً نقدياً للتصورات المتعلقة بالتعليم المجتمعي في الجنوب العالمي، مشيرة إلى أن العديد من الخطابات التنموية تروج لتصورات مبسطة أو أسطورية عن أثر التعليم المجتمعي. ورغم ذلك، تؤكد الدراسة أن التعليم المجتمعي، حينما يُصمم وينفذ بصورة حساسة للسياق المحلي، يمكن أن يكون أداة قوية لبناء رأس المال الاجتماعي، وتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية.

تظهر الدراسة كذلك أن التعليم المجتمعي الناجح يتطلب نموذجاً تشاركياً، وإعادة تعريف للعلاقات بين المعلم والمتعلم، ومراجعة للسياسات النيوليبرالية التي قد تعيق ممارسات التعليم التحولي.

بحثت Perry (2015) دور التعلم المجتمعي في دعم التحول الاجتماعي في كندا، من خلال دراستين مقارنة لمبادرات تعليمية مجتمعية. وخلصت الدراسة إلى أن التعليم المجتمعي يساهم في بناء رأس المال الاجتماعي عبر:

- أ- خلق شبكات تضامن أفقي.
- ب- تعزيز قدرة الأفراد على العمل الجماعي والمطالبة بحقوقهم.
- ت- تحفيز عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي السلمي.

وقد أكدت الدراسة على أهمية السياق المحلي والاعتراف بالتنوع الثقافي في بناء برامج تعليم مجتمعي فعالة ومستدامة.

تناولت دراسة توريس (Torres, 2013) البعد السياسي لتعليم الكبار والتعليم المجتمعي، مسلطة الضوء على العلاقة الجدلية بين التعليم والتحولات الاجتماعية في ظل العولمة النيوليبرالية. وبيّنت الدراسة أن التعليم المجتمعي يمكن أن يكون وسيلة لمقاومة التهميش الاقتصادي والاجتماعي، عبر إعادة بناء رأس المال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وقد دعا الباحث إلى ضرورة تبني منهجيات نقدية تضع في اعتبارها التفاوتات الطبقية والعرقية، وتعزز التعليم كأداة للتحرير والتحول الاجتماعي وليس مجرد تكيف مع شروط السوق.

المبحث الثالث: التحليل المقارن للدراسات

يتضح من مراجعة الدراسات العربية والأجنبية وجود اتفاق عام على الدور الحيوي الذي يؤديه التعليم المجتمعي في بناء رأس المال الاجتماعي. ومع ذلك، تظهر بعض الفروقات الدقيقة:

- أ- في الدراسات العربية، يبرز التعليم المجتمعي أساساً كوسيلة لتعزيز الصمود الاجتماعي في سياقات الاحتلال والفقر وضعف الدولة، بينما في الدراسات الأجنبية، يطرح التعليم المجتمعي باعتباره أداة للتحويل الاجتماعي والنقد السياسي للأنظمة النيوليبرالية.
- ب- تشترك معظم الدراسات في التأكيد على أهمية بناء شبكات اجتماعية قوية، وتعزيز الثقة، وتمكين الأفراد والجماعات، إلا أن اختلاف السياقات السياسية والاقتصادية يؤدي إلى تباين في آليات وأهداف التدخلات التعليمية المجتمعية.
- ت- تشير الدراسات إلى أن رأس المال الاجتماعي الناتج عن التعليم المجتمعي ليس مجرد منتج ثانوي، بل هو هدف بحد ذاته، يجب التخطيط له بعناية لضمان استدامته وتحقيق أثره التغييري.

هذا التحليل المقارن يعزز أهمية النظر إلى التعليم المجتمعي بوصفه مساراً مزدوج الوظيفة: يعالج احتياجات الأفراد المباشرة، ويعيد تشكيل البنى الاجتماعية الأوسع.

الفصل الثالث: التعليم المجتمعي للكبار والشباب: تجارب مقارنة بين فلسطين والعالم

في هذا الفصل، نتناول تجارب التعليم المجتمعي للكبار والشباب في فلسطين مقارنةً مع تجارب دولية تم تطبيقها في عدة دول، مثل البرازيل وتايلاند وكندا. هدف هذا الفصل هو تحليل مدى تأثير هذه التجارب على بناء رأس المال الاجتماعي، مع التركيز على العوامل التي ساعدت في نجاح أو تعثر هذه النماذج التعليمية. سيتم استعراض التجارب الدولية بشكل نقدي، مع تحديد الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في السياق الفلسطيني، بما يعزز من فعالية التعليم المجتمعي ويحقق أهدافه التدموية. كما سيتم إبراز التحديات المشتركة التي تواجه التعليم المجتمعي في السياقات المختلفة، وكيفية تجاوزها لتقديم حلول قابلة للتنفيذ. إن مقارنة هذه التجارب من شأنها أن توفر رؤى جديدة حول سبل تطوير التعليم المجتمعي في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الثقافي والاجتماعي الفريد لهذه المنطقة.

التجربة الفلسطينية في التعليم المجتمعي: مركزي التعليم المجتمعي للكبار والشباب في اليامون وبيت فوريك

المركز المجتمعي لتعليم الكبار والشباب في اليامون

يعد مركز اليامون واحدًا من المراكز الرائدة في التعليم المجتمعي في الضفة الغربية، حيث يساهم في تقديم برامج تعليمية متنوعة لأفراد المجتمع المحلي. يقع المركز في منطقة ذات تاريخ طويل من الفقر والبطالة، مما جعل من الحاجة إلى التعليم المجتمعي أمرًا بالغ الأهمية. المركز يقدم دورات تعليمية تتراوح بين تعليم الكبار، ومحاربة الأمية، إلى توفير مهارات حياتية للأفراد (أبو دية، 2022).

(1) البرامج المقدمة:

أ- دورات محو الأمية: يركز المركز بشكل أساسي على محو الأمية لدى البالغين، خاصة في مناطق الريف التي تفتقر إلى فرص التعليم التقليدي.

ب- تعليم مهارات حياتية: تشمل الدورات المهارات التي تتعلق بالتنمية الشخصية، مثل مهارات التواصل، الإدارة الذاتية، والمساهمة الفعالة في المجتمع.

ت- البرامج المهنية: تهتم بتقديم مهارات عملية مثل الخياطة، والحدادة، وصناعة الفخار، بهدف تمكين الأفراد من الحصول على فرص عمل.

(2) أثر المركز على المجتمع:

أ- ساهم مركز اليامون في تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع من خلال تعليمهم المهارات اللازمة لدخول سوق العمل.

ب- كما ساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص تعليم متساوية للمجتمع المحلي، لا سيما للفئات المهمشة (عريقات، 2020).

المركز المجتمعي لتعليم الكبار والشباب في بيت فوريك

أما في مركز بيت فوريك، الذي يقع في الضفة الغربية أيضاً، فإن تجربة التعليم المجتمعي تركز على مواجهة التحديات الاجتماعية التي تواجه المجتمع الفلسطيني في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة (جايغوسي، 2020).

(1) البرامج المقدمة:

أ- دورات محو الأمية: كما في مركز اليامون، يولي مركز بيت فوريك أهمية كبيرة لمحو الأمية وتوفير فرص تعليمية للفئات الأقل حظاً.

ب- البرامج التربوية للأطفال: يسعى المركز إلى تقديم برامج تعليمية للأطفال في المجتمعات الريفية، خاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها مدارس حكومية كافية.

ت- التدريب المهني: يتم تقديم دورات مهنية تهدف إلى تحسين مهارات الأفراد في مجالات مثل الزراعة، وتربية الحيوانات، وصناعة المواد الغذائية.

(2) أثر المركز على المجتمع:

أ- يشكل المركز نقطة محورية في تقديم فرص التعليم التي تساهم في التخفيف من الفقر وزيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.

ب- ساعد في تقديم دعم نفسي واجتماعي للمجتمع، خاصة في ضوء الأزمات السياسية المستمرة التي تواجه الفلسطينيين (أحمد، 2021).

التجارب الدولية في التعليم المجتمعي

التجربة الفنلندية

تعتبر فنلندا واحدة من الدول الرائدة في مجال التعليم المجتمعي. يعتمد التعليم في فنلندا على مبدأ التعلم مدى الحياة، حيث يتم توفير الفرص التعليمية لجميع الفئات الاجتماعية (سار وأنتي، 2018).

(1) البرامج المقدمة:

أ- التعليم مدى الحياة: يُشجع في فنلندا التعليم المستمر للأفراد من جميع الأعمار، حيث تقدم المدارس والجامعات مراكز تعليمية متخصصة في برامج التعلم غير الرسمي.

ب- التعليم المجتمعي المحلي: تشارك المجتمعات المحلية بشكل فعال في تنظيم الدورات والأنشطة التعليمية التي تتناسب مع احتياجات السكان المحليين.

ت- التكنولوجيا في التعليم: يُدمج استخدام التكنولوجيا في المناهج التعليمية لتحسين الوصول إلى المعرفة وتعزيز التفاعل (Antikainen, 2001).

(2) الأثر على المجتمع:

ساعد التعليم المجتمعي في فنلندا في تقليص الفجوات الاجتماعية وتحقيق عدالة تعليمية عبر توفير الفرص التعليمية لكافة أفراد المجتمع، مما يساهم في زيادة معدلات التوظيف وتحسين نوعية الحياة (Putnam, 1995).

التجربة الكندية

في كندا، يُعتبر التعليم المجتمعي جزءاً أساسياً من المساواة الاجتماعية، ويعتمد على مبدأ أن الجميع يجب أن يحصلوا على فرص التعليم بغض النظر عن الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي (بيري، 2015).

(1) البرامج المقدمة:

أ- التعليم غير الرسمي: تركز كندا على توفير برامج تعليمية لا تقتصر على التعليم الأكاديمي فقط، بل تشمل أيضاً المهارات الحياتية والاجتماعية.

ب- التعليم المهني: يشمل برامج تدريب مهني لتزويد الأفراد بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل.

ت- المشاركة المجتمعية: يعتمد النظام الكندي على شراكات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتوسيع نطاق التعليم المجتمعي. (Perry, 2015)

(2) الأثر على المجتمع:

- أ- تمكنت كندا من توسيع الفرص التعليمية للجميع، مما يعزز التماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية.
ب- أدى ذلك إلى تحسين الوصول إلى سوق العمل، خاصة في المجتمعات الريفية (Rubenson, 2010).

التجربة البرازيلية

تتمثل تجربة البرازيل في تقديم برامج تعليمية شاملة تُعنى بتعليم المجتمعات المهمشة، خاصة في المناطق الريفية والفقراء في المدن الكبرى (سيلفر، 2007).

(1) البرامج المقدمة:

- أ- التعليم المهني: يركز على تزويد الأفراد بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل.
ب- التعليم في المناطق الريفية: يشمل برامج تعليمية موجهة للعمال الزراعيين والفئات المهمشة في المناطق الريفية.
ت- المشاركة المجتمعية: تعتمد البرازيل على المنظمات المجتمعية في تطوير وتنفيذ برامج التعليم (Torres, 2013).

(2) الأثر على المجتمع:

- ث- ساعد التعليم المجتمعي في البرازيل في تقليص الفجوات الاجتماعية، حيث قدم للعديد من الأفراد فرصة للحصول على التعليم الذي يمكنهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية (Torres, 2013).

المقارنة بين التجربة الفلسطينية والتجارب الدولية:

المجال	التجربة البرازيلية	التجربة الكندية	التجربة الفنلندية	التجربة الفلسطينية
البرامج التعليمية	تعليم مهني، تعليم في المناطق الريفية، شراكات مجتمعية	تعليم غير رسمي، تعليم مهني، شراكات مع منظمات غير حكومية	تعليم مدى الحياة، تعليم مجتمعي محلي، استخدام التكنولوجيا	محو الأمية، تعليم مهارات حياتية، تدريب مهني
المشاركة المجتمعية	مشاركة عالية من المجتمع المحلي والمنظمات المجتمعية	مشاركة المجتمع من خلال المنظمات غير الحكومية	تفاعل المجتمع المحلي في تصميم البرامج التعليمية	مشاركة المجتمع المحلي في تنظيم وتنفيذ البرامج
التكنولوجيا	استخدام محدود للتكنولوجيا في التعليم	التكنولوجيا جزء أساسي من العملية التعليمية	دمج واسع للتكنولوجيا في التعليم	استخدام محدود للتكنولوجيا في التعليم
الهدف الأساسي	تحسين أوضاع المجتمعات المهمشة وتحقيق العدالة الاجتماعية	تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية	تحسين الوصول إلى التعليم لجميع الفئات	تمكين الأفراد من مهارات حياتية وعملية

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

1. أهمية التعليم المهني: يجب التركيز على توفير برامج التعليم المهني لتأهيل الأفراد لسوق العمل، وهو ما يساعد في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية (Foley, 1999).
2. المشاركة المجتمعية: تلعب المشاركة المجتمعية دورًا حيويًا في نجاح التعليم المجتمعي. ينبغي تعزيز التعاون بين المؤسسات المحلية والحكومة لتوفير التعليم للجميع (Giroux, 1988).

3. التكنولوجيا في التعليم: يمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورًا مهمًا في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم، خاصة في المناطق النائية، من خلال تقديم الدورات عبر الإنترنت واستخدام أدوات تعليمية مبتكرة (Apple, 2004).
4. العدالة الاجتماعية: يجب أن يركز التعليم المجتمعي على تحقيق العدالة الاجتماعية عبر توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية أو الاجتماعية (Putnam, 1995).
5. المرونة في تقديم البرامج: يجب أن تكون البرامج التعليمية مرنة ومتنوعة، بحيث تتماشى مع احتياجات المجتمعات المحلية وتستجيب للتحديات التي يواجهونها (Baker et al., 2018).

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

بعد استعراض الإطار النظري ومناقشة الدراسات السابقة وتحليل التجارب المقارنة، ينتقل هذا الفصل إلى تقديم النتائج التي توصل إليها البحث في ضوء التساؤلات والأهداف المحددة سلفًا، ثم عرض مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور التعليم المجتمعي في بناء رأس المال الاجتماعي في فلسطين.

المبحث الأول: نتائج الدراسة

1. السياق السياسي والاقتصادي وأثره على التعليم المجتمعي في فلسطين:

تُظهر الدراسة أن التعليم المجتمعي في فلسطين لا يزال يتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة تحت الاحتلال الإسرائيلي. الحواجز العسكرية، تدمير المنشآت التعليمية، وتقييد حركة الطلاب والمعلمين جميعها تؤثر سلباً على الوصول إلى التعليم الرسمي، مما يجعل التعليم المجتمعي أداة أساسية لتعويض النقص في الخدمات التعليمية التقليدية.

2. دور المنظمات الأهلية في تعزيز التعليم المجتمعي:

تلعب المنظمات الأهلية الفلسطينية دورًا حيويًا في تعزيز التعليم المجتمعي من خلال تقديم برامج محو الأمية، التعليم المهني، وبرامج التثقيف المجتمعي. هذه المنظمات تمثل حلقة وصل بين المجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية، وتساهم بشكل فعال في سد الفجوات التعليمية الناتجة عن محدودية التمويل والموارد.

3. التحديات التي تواجه التعليم المجتمعي في فلسطين:

واجه التعليم المجتمعي العديد من التحديات التي تقلل من فعاليته. أبرز هذه التحديات:

- أ- محدودية الموارد: تعاني معظم المبادرات من نقص في التمويل، مما يؤثر سلباً على جودة البرامج وتوسيع نطاقها.
- ب- التحديات اللوجستية: تشمل نقص المرافق التعليمية، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة.
- ت- القيود السياسية: تؤثر القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي، مثل إغلاق المعابر العسكرية، على إمكانية توسع التعليم المجتمعي.

4. بناء رأس المال الاجتماعي من خلال التعليم المجتمعي:

يساهم التعليم المجتمعي في تعزيز بعض مقومات رأس المال الاجتماعي، من خلال توفير فرص للتعاون، ودعم بناء الثقة على مستوى محدود بين أفراد المجتمع، وإشراكهم بدرجات متفاوتة في العمليات المرتبطة باتخاذ القرار المحلي. وتُشير التجارب المستندة إلى التعليم المجتمعي إلى دور محتمل في تحسين الروابط الاجتماعية وتوسيع دوائر التفاعل المجتمعي، ولو بدرجات نسبية، الأمر الذي قد يُمهّد لتعزيز بعض جوانب التنمية المحلية على المدى المتوسط.

المبحث الثاني: التوصيات

1. تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية:

من الضروري تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية في مجال التعليم المجتمعي. يمكن لهذا التعاون أن يساهم في تقديم برامج تعليمية شاملة تستجيب للاحتياجات الفعلية للمجتمعات الفلسطينية، وخاصة في المناطق الأكثر تهميشاً. يجب أن يتضمن هذا التعاون تحديد أدوار واضحة بين الأطراف المختلفة وضمان التنسيق الفعال بين الجميع.

2. تحسين البنية التحتية للمراكز التعليمية المجتمعية:

يتطلب تعزيز التعليم المجتمعي في فلسطين استثماراً أكبر في البنية التحتية للمراكز التعليمية المجتمعية. يجب تحسين مرافق التعليم في المناطق النائية، بما في ذلك توفير المباني والمعدات التعليمية الحديثة، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة التعليم والوصول إلى الفئات المختلفة في المجتمع.

3. دعم السياسات الحكومية للتعليم المجتمعي:

ينبغي أن تتبنى الحكومة الفلسطينية سياسات تشجع على التعليم المجتمعي وتوفر له التمويل المستدام. من الضروري أن تخلق الحكومة بيئة قانونية وسياسية تدعم هذا النوع من التعليم كجزء أساسي من النظام التعليمي الفلسطيني. يجب أن تكون هناك آليات مستدامة لدعم التعليم المجتمعي من خلال تخصيص ميزانيات مخصصة لهذا القطاع الحيوي.

4. تعزيز دور المنظمات الدولية في دعم التعليم المجتمعي:

يمكن للمنظمات الدولية مثل اليونسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن تلعب دوراً كبيراً في دعم التعليم المجتمعي في فلسطين. ينبغي لهذه المنظمات تقديم الدعم المالي، التقني، والتدريبي للمؤسسات التعليمية الفلسطينية من أجل توسيع نطاق التعليم المجتمعي. يمكن أن تساهم هذه المنظمات في بناء شراكات بين المنظمات الفلسطينية والدولية لتحقيق أهداف مشتركة في هذا المجال.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أبو دية، أحمد. (2022). رأس المال الاجتماعي والتعليم المجتمعي في فلسطين. مجلة البحوث الاجتماعية والإنسانية.

أحمد، محمد. (2021). دور التعليم المجتمعي في تعزيز التماسك الاجتماعي. مجلة التربية والمجتمع.

الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار. (2021). واقع التعليم المجتمعي في العالم العربي: تحديات وآفاق.

عريقات، ليلى. (2020). التعليم المجتمعي بين النظرية والممارسة: دراسة حالة لمراكز الضفة الغربية. المجلة الفلسطينية للدراسات التربوية.

المراجع باللغة الإنجليزية

Antikainen, A. (2001). Is lifelong learning becoming a reality? The case of Finland from a comparative perspective. *European Journal of Education*, 36(3), 379–394.

Apple, M. W. (2004). *Ideology and Curriculum* (3rd ed.). Routledge Falmer.

Baker, M., Jeppesen, S., & Brunn, S. D. (2018). Community Education in the Global South: Myths and Realities. *International Journal of Lifelong Education*, 37(5), 611–627. <https://doi.org/10.1080/02601370.2018.1483039>

Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education* (pp. 241–258). Greenwood.

Brenner, N. (2019). Education and Urban Transformation. *Global Studies Journal*.

Brenner, N. (2019). *New Urban Spaces: Urban Theory and the Scale Question*. Oxford University Press.

Foley, G. (1999). *Learning in Social Action: A Contribution to Understanding Informal Education*. London: Zed Books.

Freire, P. (1970). *Pedagogy of the Oppressed*. New York: Continuum.

Giroux, H. A. (1988). *Teachers as Intellectuals: Toward a Critical Pedagogy of Learning*. Bergin & Garvey.

Jayyousi, A. (2020). Political Culture and Community Education. *Palestinian Educational Review*.

Perry, J. (2015). Community-based learning and civic engagement: Comparative reflections from Canada. *Canadian Journal for the Study of Adult Education*, 27(1), 37–55.

Perry, J. (2015). Community-based Learning and Social Transformation. *Canadian Journal of Education*, 38(2), 1-25.

Putnam, R. D. (1995). Bowling alone: America's declining social capital. *Journal of Democracy*, 6(1), 65–78.

Rubenson, K. (2010). Adult education and training. In P. Peterson, E. Baker, & B. McGaw (Eds.), *International Encyclopedia of Education* (3rd ed., pp. 328–333). Elsevier.

Saar, E., & Sääntti, J. (2018). Lifelong learning policies in Finland. In M. Milana, S. Webb, J. Holford, R. Waller, & P. Jarvis (Eds.), *The Palgrave International Handbook on Adult and Lifelong Education and Learning* (pp. 361–378). Palgrave Macmillan.

Silver, J. (2007). *Doing Community Economic Development*. Fernwood Publishing.

Torres, C. A. (1990). The Politics of Nonformal Education in Latin America. *Praeger*.

Torres, C. A. (2013). *Education and Neoliberal Globalization*. New York: Routledge.

Torres, C. A. (2013). Political sociology of adult education: An introduction. *International Journal of Lifelong Education*, 32(6), 697-708.

UNESCO. (2015). *Education 2030: Incheon Declaration and Framework for Action*.

UNESCO. (2016). *Community learning centres: Asia-Pacific regional conference report*. UNESCO Bangkok.

UNESCO. (2016). *Community Learning Centres: Why and how?* UNESCO Bangkok Office.

UNESCO. (2016). *The Promise of Education for Sustainable Development*.

UNESCO. (2017). *Community Learning Centres: Global Report*.

UNESCO. (2023). *Reimagining Education for the Digital Age*.